The conflict over water between Palestine and the Zionist entity

Atef Khuzama*

(Received 1 / 11 / 2022. Accepted 21 / 12 / 2022)

□ ABSTRACT □

The research talks about the issue of the Palestinian-Zionist conflict on the issue of water, and deals with the Zionist plans that the Zionist movement has worked with since its inception in order to plunder the sources of water wealth in Palestine, as well as the actual implementation of those plans, speaking of the most important stages through which the Zionist entity controlled the most important The water sources in Palestine since the beginning of the British Mandate over Palestine, through the catastrophe of 1948 AD, the setback of 1967 AD, and the accompanying unjust Zionist measures aimed at plundering Arab and Palestinian water, in order to provide the most important vital ingredients for the continued presence of the Zionist entity on the Palestinian lands

Keywords: water - conflict - Zionism - Palestine - Jordan River - Arabs - agriculture - control - land

* **Master's degree - Faculty of Arts and Human Sciences - Tishreen University-Lattakia-Syria** atefkhuzama@tishreen.edu.sy

الصراع على المياه بين فلسطين والكيان الصهيوني

عاطف خزامة*

(تاريخ الإيداع 1 / 11 / 2022. قبل للنشر في 21 / 12 / 2022)

□ ملخّص □

يتكَّلم البحث عن مسألة الصراع الفلسطيني الصهيوني حول موضوع المياه، ويتناول الخطط الصهيونية التي عملت بها الحركة الصهيونية منذ بداياتها في سبيل نهب مصادر الثروة المائية في فلسطين، وكذلك يتطرق إلى التطبيق الفعلي لتلك الخطط متحدثاً عن أهم المراحل التي قام الكيان الصهيوني من خلالها بالسيطرة على أهم المنابع المائية في فلسطين منذ بداية الانتداب البريطاني على فلسطين، مروراً بنكبة 1948م، ونكسة 1967م، وما رفقها من إجراءات صهيونية ظالمة بهدف نهب المياه العربية والفلسطينية، من أجل توفير أهم المقومات الحيوية لاستمرار وجود الكيان الصهيوني على الأراضي الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: المياه– الصراع– الصهيونية– فلسطين– نهر الأردن– العرب– الزراعة– السيطرة – الأرض

* **ماجستير– كلية الآداب والعلوم الانسانية– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية**

مقدمة

لم يكن تحقيق الفكرة الصهيونية المرتبطة بإقامة دولة لليهود على أرض فلسطين بالأمر السهل فقد تتطلب ذلك تأسيساً منظماً وجهداً مدروساً، كما تتطلب أدوات مدربة وفعالة، وعلى هذا الأساس أقيمت المؤسسات الصهيونية التي تكفل ترجمة تلك الأفكار على أرض الواقع، وهذا يشير إلى نقطة في غاية الأهمية ألَّا وهي أنَّ الحركة الصهيونية ارتكزت في تنفيذ حلم الدولة على مشروع شامل تتكامل فيه كل نقاط القوَّة المطلوبة لصياغة مشروع حضاري متقدم وهذا ما فرض وجود حقيقة هامة جداً وهي أهمية وجود المياه في هذا المشروع كونها نقطة ارتكاز حيوية بالنسبة لحياة الإنسان وكافة أنشطته الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة.

كان من الطبيعي وجود ارتباط وثيق بين الصراع على الأرض والصراع على المياه سيما أنَّ امتلاك الأرض سيؤدي حتماً لامتلاك المصادر المائية الموجودة عليها، وقد لمسنا كيف أنَّ الفقدان الفلسطيني المتدرج للأرض أدَّى إلى فقدان مصادر المياه، وقد اتخذ هذا الصراعات مسارات مختلفة تطلبت أن يمر بعدَّة مراحل من التخطيط والدراسة لطبيعة الأرض والسكان، مروراً بالهجرة والاستيطان، واحتلال سبعة وسبعين بالمئة من أراضي فلسطين، والإعلان عن إقامة الكيان الصهيوني سنة 1948م، وحرب حزيران 1967م، وانتهاءً بالواقع القائم حالياً.

يطرح البحث عدَّة تساؤلات، ويحاول الإجابة عن أهمَّها:

1. ما أهمية المياه في الفكر الصهيوني؟
2. ما هي الخطط التي اتبعها الكيان الصهيوني لسرقة المياه الفلسطينية والسيطرة عليها؟
3. كيف استطاع الكيان الصهيوني تحقيق الكثير من خططه فيما يخص المياه؟، وما هي ردود الفعل الفلسطينية نجاه هذا الموضوع.
4. ما أثر السيطرة الصهيونية على المياه في الصراع العربي الصهيوني عموماً؟، والصراع الصهيوني الفلسطيني خصوصاً؟

أهمية البحث وأهدافه

تكمن أهمية البحث من خلال توضيح مراحل سرقة الكيان الصهيوني لثروة حيوية من الثروات الفلسطينية، ويبين كيف أنَّ الكيان الصهيوني يسعى جاهداً لترسيخ وجود وإطالة عمره في المنطقة العربية من خلال السيطرة على مختلف الثروات الفلسطينية بما فيها الأرض والمياه وغيرها، وبالتأكيد فإنَّ هذا الأمر سيكون في غاية التأثير على القضية الفلسطينية لأنَّ من يمتلك المياه سيمتلك الكثير من عوامل القوَّة والتفوق في الصراع القائم، ولذلك لا بد لنا من دراسة الطرق والأساليب التي اتبعها الصهاينة لنهب الثروة المائية الفلسطينية، لدرجة أصبحت فيها نسبة كبيرة من المياه الفلسطينية تحت قبضتهم.

منهجية البحث:

تمّ الاعتماد في هذا البحث على منهج البحث التاريخي القائم على جمع المعلومات من المصادر والمراجع المختلفة ودراستها وتحليلها ونقدها، وطرحها للقارئ بشيء من المنهج الوصفي مع تقديم بعض التحليلات التي تبرر دوافع

الأحداث التاريخية وكيفية تطورها، ووصولها إلى وتيرة معينة، لنوصل للقارئ صورة وافية وواضحة لكافة مراحل الصراع على المياه بين فلسطين والكيان الصهيوني.

المناقشة:

تمهيد: مصادر الثروة المائية في فلسطين:

لابد التنويه إلى أنَّ التجزئة بمعناها المتعارف عليه حالياً لم تكن موجودة قبل قيام الكيان الصهيوني سنة 1948م، حيث كانت الضفة الغربية وقطاع غزَّة والأراضي الممتد عليها الكيان الصهيوني وحدة سياسية واحدة وضعتها عصبة الأمم تحت الانتداب البريطاني، وبلغت مساحة فلسطين الإجمالية حينها 024، 27كم مربع، منها 320، 26كم مربع يابسة و704كم مربع بحيرات داخلية، وتبلغ مساحة الضفة الغربية نحو 5545كم مربع بينما تبلغ مساحة قطاع غزَّة 365كم مربع، ويشكل مجموعاً قدره 5910كم مربع، أي نحو 23 بالمئة من الأراضي الممتد عليها الكيان الصهيوني اليوم والتي تبلغ مساحتها 255، 20كم مربع([1]).

تتنوع مصادر المياه في فلسطين، فبالإضافة إلى موقعها على البحر الأبيض المتوسط تتوفر فيها مصادر هامة للمياه كالأمطار والأنهار الصغيرة والمياه الجوفية المتمثلة بالينابيع والآبار، والسبب في وفرة المياه الجوفية هو أنَّ المياه الجوفية في فلسطين عالية الامتصاص، ولذا كمية المياه لا تتبخر أو تُفقد في عملية النتح بل تنفذ معظمها تحت سطح الأرض ويبقى القليل منها كمياه جريان أو فيضان، أمَّا المياه السطحية فمعظمها في مياه حوض الأردن إضافة إلى أن مصادر المياه في الضفة الغربية والأراضي القائم عليها الكيان الصهيوني حالياً مترابطة بصورة كبيرة([2]).

أولاً: أهمية المياه في الفكر الصهيوني:

في قراءة للمشد التاريخي الذي رافق وسبق إقامة الكيان الصهيوني نجد أنَّ ذلك قد استند إلى مرحلة تأسيسية طويلة، فهذا الكيان كان صيغة متطورة للمؤسسة التي استطاعت الحركة الصهيونية إقامتها برعاية سلطات الانتداب فقد قدمت البعثة الفنية التي أرسلتها بريطانية لمسح أراضي فلسطين خدمات خطيرة للاستيطان الصهيوني في فلسطين، الأمر الذي سهَّل تحديد الأهداف على الصهاينة، وجعلهم يتخيرون أهم الأراضي الفلسطينية وأكثرها خصوبةً ووفرةً بالمياه([3]).

يتضح هنا أنَّ المياه كانت حاضرة في الفكر الاستراتيجي الصهيوني، إذ يشكل عامل المياه جزءاً مهماً في استراتيجية الكيان الصهيوني الذي بني ويبنى على أحلامه التوسعية منذ نشأته، هذا الاهتمام عبر عن نفسه من خلال قادة الحركة وفي المؤتمر الصهيوني الأول في بال بسويسرا صرَّح تيودور هرتزل قائلاً *" إننا وضعنا في هذا المؤتمر أسس الدولة اليهودية بحدوده الشمالية التي تمتد إلى نهر الليطاني"* ، ومنذ ذلك الحين كانت المحاولات الصهيونية لإقامة وطن قومي للهود في فلسطين تقوم على المزج بين الخريطة الأمنية والخريطة المائية، والنص السابق يعبر بوضوح عن الترابط بين الاستيلاء على الأرض والاستيطان والدور الذي ستلعبه المياه لاحقاً، فمنذ البداية رأى القياديون والاستراتيجيون في الحركة الصهيونية أنَّ المياه هي حجر الأساس في تطوير أنظمة الري على نطاق واسع يسمح باستيعاب عدد كبير من المهاجرين([4]).

لعب العامل اللاهوتي دورا مهما من خلال التشجيع على الهجرة وإقامة المستوطنات الزراعية، إذ احتلت المياه موقعاً مهماً في الفكر الاستراتيجي الصهيوني، وقد استند هذا الفكر إلى ادعاءات دينية وتاريخية ناتجة عن اعتقادها بما جاء

[1] **الموسى، شريف، المياه في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997م، ط1، ص11-12.**

[2] **Sharif Almusa, The Land- Water Nexus, Jornal Of Palestine Studies, 25, No3, Spring 1996,P: 68-77.**

[3] **إبراهيم، محسن، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مكتبة بيترا، كوالا لمبور، 2003م، ص412-413.**

[4] **دكروب، عبد الأمير، مستقبل الصراع علة المياه في الشرق الأوسط، مجلة الفكر العربي، العدد: 76، 1994م، ص218.**

في التوراة: *كل موقع تدوسه بطون اقدامكم لكم أعطيته ....كما كلمت موسى من البركة ولبنان.....هذا إلى النهر الكبير....وإلى البحر الكبير نحو المغيب*، وبناءً على هذا قامت الحركة الصهيونية بإيفاد الخبراء واللجان العلمية خلال القرن التاسع عشر لدراسة الموارد المائية في فلسطين، وما جاء في المؤتمر الصهيوني ١٩١٩م: يجب تذكير عصبة الأمم أنّه لا بد من إدخال المياه الضرورية للري والقوة الكهربائية ضمن الحدود وتشمل نهر الليطاني وثلوج جبل الشيخ وفي إطار التمهيد لقيام هذه الدولة وتحقيق سيطرتها على الموارد المائية جاءت معاهدة ١٩٢٢م التي تمّ من خلالها ضم منابع المياه جنوب لبنان وضم الجليل، مع بحيرتي طبريا والحولة طبقاً لأمر الحركة الصهيونية بزعامة حاييم وايزمن في توجهاتها المرفوعة إلى مؤتمر الصلح، وكذلك ما جاء في إحدى الوثائق السرية لبنغوريون ١٩٤١م: *علينا أن نتذكر أنّه من أجل قدرة الدولة على البقاء لا بد وأن تكون مياه نهر الأردن والليطاني مشمولة ضمن حدودنا* ([5]).

وهكذا يتضح أنَّ المياه وقفت على قمة المخططات لإنشاء دولة، كما يتضح أن الاهتمام الصهيوني انصب بشكل كبير على المناطق المتأخرة الحدود الشمالية لفلسطين لأن معظم مصادر المياه تنبع من سوريا ولبنان، ونلمس أثر هذا في حقيقية أن جزءاً من المهاجرين استقروا في المنطقة الخصبة، وأقيمت أول مستوطنة تعاونية الموشاف تدعى كنريث في منطقة طبريا ومساحتها ٥،٦٥٠ دونم وأقيمت بالقرب منها أيضاً أول مستوطنة جماعية كيبوتز وتدعى داجانيا عام ١٩١٠م، أمّا المسألة الثانية فقد ارتكزت على أهمية توطين هؤلاء المهاجرين في المستوطنات الزراعية، وذلك بغرض خلق علاقة انتماء وارتباط مع الأرض وتعزيز البنية التحتية وتوظيفها في مجالات أمنية ودفاعية، وتحقيق السيطرة والتوسع وتغيير الحقائق على الأرض([6]).

كان من الطبيعي أن تكون الدولة المفترضة قابلة للحياة، ولذلك سعى الصهاينة إلى تأمين مقوماتها، ومن هنا انبثق اهتمامهم بالمياه، فقد تصرفت الحركة الصهيونية بجدية عالية مع شعار احتلال الأرض، ومن أجل ذلك أنشئت الهيئات المتخصصة، وكان الاهتمام بالزراعة يتطلب الاهتمام بالمياه ومصادرها وأنظمة الري، وعلى الرغم من أنَّ النزاع بين الصهاينة والفلسطينيين وغيرهم من العرب ركَّز على الأرض إلَّا أنَّ المياه أيضاً شكَّلت موضوع خلاف أساسي، وفي قراءة للمواقع التي اختيرت للاستيطان نجد مدى العلاقة بالمياه هكذا تمت السيطرة في السنوات الأخيرة التي سبقت قيام الكيان الصهيوني على أراضي جديدة لاسيما تلك التي تتفق مع النظرة الاستراتيجية، التي واصلت تكثيف الاستيطان في السهل الساحلي بين حيفا ويافا، كما اشترت قطعاً كبيرة من الأراضي في القسم الشمالي من فلسطين، وبشكل خاص في سهل الحولة وإلى الجنوب من بحيرة طبريا على طول نهر الأردن، وكذلك كان الاهتمام بالمياه نابعاً من الحرص على تأمين مصادر الطاقة الكهربائية، وحاول القياديون في الحركة الصهيونية تطوير أنظمة الري على نطاق واسع يسمح باستيعاب عدد كبير من المهاجرين، ومصدراً لتوليد الطاقة الكهربائية المائية([7]).

استفاد الصهاينة من سلطة الانتداب البريطاني في سعيهم للسيطرة على الأرض، وكذلك فعلوا في موضوع المياه، عن طريق الصلاحيات التي منحت للمندوب السامي من خلال قانون الأرض لعام 1920م و1921م وبناءً عليه قام

[5] الديب، محمد محمود، حدود فلسطين دراسة تحليلية لوثائق الانتداب، منشورات جامعة عين شمس، مصر، 1980م، ص16.

[6] العابد، ابراهيم، القرة التعاونية في اسرائيل، دراسات فلسطينية، رقم: 26، مركز الأبحاث الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1986م، ص63-93.

[7] صايغ، يوسف عبدالله، الاقتصاد الإسرائيلي، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1963م، ص47.

هربرت صموئيل بمنح الصهيوني بنحاس روتنبرغ في 12 سبتمبر 1921م امتياز توليد الطاقة الكهربائية في قضاء يافا، ووقع معه عقد منح من خلاله امتياز مطلقاً لمدَّة اثنين وثلاثين عاماً لاستعمال مياه نهر العوجا في فلسطين([8]).

ثانياً: الخطوات الأولى لسرقة الثروة المائية الفلسطينية بعد النكبة 1948م:

بعد شعور زعماء الحركة الصهيونية أنَّ الظروف الدولية أصبحت مناسبة لإعلان دولتهم، فقد توفرت القاعدة البشرية والتي استندت إلى عدد كبير من المهاجرين الذين تمَّ استيعابهم بالمستوطنات، وكذلك البنية التحتية والمؤسسات العسكرية والرساميل الكبيرة، وكذلك توفر العامل الحاسم أي عامل الأرض التي انتزعوها من الفلسطينيين، ومن ناحية أخرى فإنَّ الواقع العربي في ذلك الحين كان مفككاً وضعيف، وفيما يخص القوى الغربية فقد كانت مستعدة لاحتضان فكرة الوطن القومي للهيود في فلسطين([9]).

أعلنت بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين سنة 1948م وانسحبت منها وعلى الفور أعلن الكيان الصهيوني عن قيام دولته المزعومة، مما استدعى تدخل الجيوش العربية واستمرت الحرب حتَّى العام 1949م ولكنَّها انتهت بهزيمة العرب وقيام الكيان الصهيوني على 77 بالمئة من أراضي فلسطين وهي المنطقة التي تشمل كامل الساحل الفلسطيني، ووسط وشمال فلسطين، وصحراء النقب، وهكذا أصبحت معظم مصادر المياه الجوفية تحت سيطرة الصهاينة، ووضعت السياسة الصهيونية موضوع المياه في أولوية اهتمامها وتجسيداً لذلك أصدر الكيان قراراً يقضي بتأميم المياه واعتبارها ملكاً عاماً لا يحق للأفراد التصرف بها وأسندت مهمة تنفيذ هذا القرار لوزير الزراعة يساعده مفوض للمياه وظيفته حصر صلاحية الترخيص للأفراد بالحصول على المياه لمختلف الأغراض من مصادرها المختلفة([10]).

كان استغلال مياه حوض الأردن والذي يعتبر النهر الرئيسي من أولويات الصهاينة، إذ ينبع هذا النهر من سفوح جبل الشيخ ويصب في البحر الميت، ويزود جبل الشيخ معظم روافد الأردن بالمياه مثل بانياس ودان والحاصباني، ويتدفق النهر بعد مروره بسهل الحولة إلى ممر عميق وضيق ويدخل بعدها بحيرة طبريا، ويغذي نظام نهر الأردن مناطق تبلغ مساحتها 17,600 كم مربع إلى 19,800 كم مربع، ويجري فيها نحو 1500 مليون متر مكعب من المياه سنوياً مع وجود تفاوت موسمي كبير، وكان أول مشروع تبناه الكيان الصهيوني في هذا النهر هو خطَّة السبع سنين والتي هدفت إلى زيادة الموارد المائية في الكيان الصهيوني من 810 مليون متر مكعب عام 1953م إلى 1730 مليون متر مكعب في نهاية عام 1960م لري مساحة تقدر بين 600إلى 1800 فدان على أن يتم تدبير الكمية التالية من المصادر الآتية:

1- تحويل مياه نهر الشريعة من موقع جسر بنات يعقوب جنوب بحيرة الحولة وإنشاء سد تحويلي لهذه الغاية، وشق قناة مكشوفة بطاقة 435مليون متر مكعب سنوياً تمتد جنوبي الأرض المجردة من السلاح ثمَّ إلى قرية الطابعة شمال غرب بحيرة طبريا.

2- إسقاط 6مليون متر مكعب من منسوب 42متر فوق مستوى سطح البحر في نهاية القناة إلى منسوب 210 متر مكعب تحت مستوى سطح البحر في بحيرة طبريا لتوليد الكهرباء.

3- رفع 173 مليون متر مكعب بالاستفادة من جزء من الطاقة المولدة إلى منسوب 42م فوق مستوى سطح البحر لمتابعة نقلها مع القسم المتبقي من تصريف القناة الأصلي إلى خزان صغير ينشأ في موقع سلمة (تسالمون).

---

[8] فؤاد، محمد نبيل، المياه ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط، المؤتمر السنوي الثالث: المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، 1998م، أسيوط، 297.

[9] فؤاد، محمد نبيل، مصدر سابق، ص298.

[10] دكروب، عبد الأمير، مصدر سابق، ص 219.

4- رفع كمية المياه المراد تحويلها إلى الجنوب من محطة ضخ تنشأ في سلمة إلى 110م لتصل إلى منسوب 150م فوق مستوى سطح البحر ثمَّ نقلها عبر نفق عيلبون إلى خزان بطوف الكبير وهو مصمم لاستيعاب مليار متر مكعب من المياه.

5- تقل المياه من خزان البطوف عبر قناة من الإسمنت قطره 2,75م لتصل إلى ضواحي تل أبيب للالتقاء بمشروعي العوجا واليركون للتقب الشرقي والغربي لري مختلف الأراضي المعدة للاستثمار من أراضي منطقة النقب ويهدف المشروع إجمالاً إلى الاستفادة من 602 مليون متر مكعب تتجمع في نهر الأردن([11]).

وتضمنت الخطَّة العديد من المشاريع لاستثمار مياه نهر الأردن منها:

1- إنشاء سد على نهر الحاصباني لتخزين الفائض الشتوي لنهر الأردن.

2- إنشاء قناة لحمل مياه أنهار بانياس والدان لري أراضي حوض الحولة.

3- تحويل مياه نهر اليرموك إلى قناة الغور الشرقية إلى بحيرة طبريا([12]).

لم يلق هذا المشروع نجاحه نتيجة الشكوى السورية للأمم المتحدة، والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن وتهديد الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني بوقف الدعم عنه، فضلاً عن وجود عدَّة صعوبات تقنية حالت دون تنفيذ هذا المشروع، ولكنَّ هذا الفشل لم يمنع الكيان الصهيوني من مواصلة جهوده الحثيثة لأجل تنفيذ مشاريعها المائية، وبسبب تصاعد حدَّة النزاعات أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية مندوبها جونسون للتوسط من أجل حل مناسب، فكان المشروع المعروف بخطَّة جونسون لتوزيع مياه نهر الأردن، والتي قضت بتوزيع مياه نهر الأردن والتي تقدر ب1213مليون متر مكعب على النحو الآتي: 774مليون متر مكعب للأردن، 45مليون متر مكعب لسوريا، 394مليون متر مكعب للكيان الصهيوني، إلَّا أنَ هذا المشروع لم ينجح، مما أجبر الكيان الصهيوني على تغيير خططه ليضع خطَّة السنين العشر والتي تنتهي 1963م، وجاء التعديل في إعادة تصنيف المشاريع المتضمنة للخطَّة، وإدخال مشروع تحويل نهر الأردن من الشمال إلى النقب، ومشروع تحويل مياه البحر المتوسط إلى وادي الأردن لتوليد الطاقة الكهربائية، ثمَّ كمية المياه المراد استخراجها من حوض الاردن من 540سمليون متر مكعب إلى 700 مليون متر مكعب على أن تسحب 500 مليون متر مكعب من مياه بحيرة طبريا إلى النقب بدلاً من 340 مليون متر مكعب المعتمدة سابقاً([13]).

لقد هدف الكيان الصهيوني من وراء هذه الخطَّة إلى زيادة طاقته الإنتاجية المائية من 1250 مليون متر مكعب إلى 1850 مليون متر مكعب لعام 1970م، وتنطوي الخطَّة على أضرار كبيرة تلحق بالدول العربية، إذ ستعمل الخطَّة على ري مساحات واسعة من أراضي النقب البعيدة عن حوض نهر الأردن ما يسمح باستيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود، كما ستحرم ضفتي نهر الأردن من مياه النهر بسبب انقطاع انسياب المياه من بحية طبريا حرمان مساحات كبيرة من الأراضي السورية شرق طبريا من المياه([14]).

ثالثاً: الخطط المائية للكيان الصهيوني بعد حرب حزيران 1967م:

مثَّل عام 1967م حلقة جديدة من حلقات الصراع، ففي هذا العام حدثت حرب حزيران وهي الحرب التي أدَّت إلى احتلال شبه جزيرة سيناء والجولان وقطاع غزَّة والضفة الغربية لنهر الأردن والقدس الشرقية، وقبيل انتهاء الحرب في 1967/6/7م، أصدرت سلطات الاحتلال أولى قراراتها العسكرية التي تتعلق بموضوع المياه ومنها:

[11] صايغ، يوسف عبدالله، مصدر سابق، ص48-49.
[12] الموسى، شريف، مصدر سابق، ص12-13.
[13] إبراهيم، محسن، مصدر سابق، ص414.
[14] الديب، محمد محمود، مصدر سابق، ص18.

1. الأمر رقم 92 بتاريخ 1967/8/15م وينص على منح كامل الصلاحية في السيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه لضابط المياه المعين من قبل الكيان الصهيوني.
2. الأمر رقم 158 بتاريخ 1967/8/19م وينص على أن يمنع منعاً باتاً أي إنشاءات مالية جديدة بدون ترخيص، ولضابط المياه حق رفض أي ترخيص دون إعطاء الأسباب.
3. الأمر رقم 291 الصادر عام 1967م ، وينص على أنَّ جميع مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية، أصبحت ملكاً للدولة وفقاً للقانون الصهيوني1959م.
4. الأمر العسكري رقم 948 الذي ينص على إلزام كل مواطن في قطاع غزَّة بالحصول على موافقة الحاكم العسكري الصهيوني إذا أراد تنفيذ أي مشروع يتعلق بالمياه([15]).

وقد ترتب على هذه القرارات أن سيطر الكيان الصهيوني على مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزَّة حيث اتخذ الإجراءات التالية:

1- فرض القيود على استغلال الفلسطينيين لحقوقهم المائية في الضفة الغربية وقطاع غزَّة.
2- تقييد حفر الآبار الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزَّة.
3- حفر الصهاينة العديد من الآبار داخل المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزَّة.
4- حفر سلسلة من الآبار على طول خط الهدنة مع قطاع غزَّة لاستنفاذ المياه العذبة والتقليل من المياه المنسابة إلى الخزان الجوفي الساحلي في غزَّة([16]).

إنَّ الإجراءات الصهيونية بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزَّة لم تتوقف عند حدود إخضاع المنطقتين وسكانهما لسلسلة من القرارات العسكرية، بل أخذت مناحٍ مختلفة ترتبط بالأرض مباشرةً، إذ تمت مصادرة أراضٍ تبلغ مساحتها أكثر من نصف مساحة الضفة الغربية وقطاع غزَّة، وكانت نتيجة ذلك أنَّ الضفة الغربية وهي الخزان الرئيسي للمياه في فلسطين كلَّها لمتعد تزرع في تسعينيات القرن العشرين سوى 4 بالمئة من أراضيها الزراعية باري في حين تزرع المساحة الباقية بعلاً وهي زراعة متذبذبة وأقل في إنتاجيتها، وبالمقابل فإنَّ الكيان الصهيوني بات يزرع 45 بالمئة من الأراضي الخاضعة لسيطرته منذ العام 1948م باري اعتماداً على المياه التي تنهبها من الضفَّة الغربية([17]).

لم يكتفِ الكيان الصهيوني بذلك بل قام بعملية سطو منظمة على موارد المياه بالضفة الغربية بالذات، إذ قام بتدمير عدد من مجموعات الضخ الفلسطينية على نهر الأردن، ومنع زراعة الأراضي القريبة من الحدود الأردنية الفلسطينية، وعلل ذلك بالاعتبارات الأمنية، وحفر آبار عميقة بالقرب من الآبار العربية لسحب المياه منها وإصابتها بالتملح أو بالجفاف ولتحول المياه إمَّا إلى مستوطنات صهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967م، وإمَّا إلى الأراضي التي أنشئ عليها الكيان الصهيوني 1948م([18]).

إنَّ كمية المياه الفلسطينية في الخزان الجوفي فتقدر في الأوضاع المثالية بحوالي 895 مليون متر مكعب في الضفة الغربية و60 مليون متر مكعب في قطاع غزَّة، وهناك تقديرات أخرى لكن أيّاً كانت هذه التقديرات فجميعها تتراوح بين 700-900 مليون متر مكعب، ومن خلال إلقاء نظرة على الاستهلاك الصهيوني للمياه في السنة ذاتها التي احتُلت فيها الضفة الغربية وقطاع غزَّة ومقارنتها بالعام 1970م يتبين الفارق في الاستهلاك، ويرجع الباحثون السبب إلى ما

[15] دكروب، عبد الأمير، مصدر سابق، ص220
[16] وثائق اعلان المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 16، 1993م، ص43.
[17] القدوة، ناصر، مجلس الأمن، المركز الصحافي الدولي، ، السلطة الوطنية الفلسطينية، تشرين الثاني 2005م، ص54.
[18] دكروب، عبد الأمير، مصدر سابق، ص221.

يغتصبه الكيان الصهيوني من مياه غزة والضفة الغربية، فقد بلغ استهلاك المياه سنة 1967م مليون متر مكعب مقابل 1711 مليون متر مكعب عام 1970م، أي بزيادة مليون متر مكعب تقريباً، أمَّا المياه المحلاة فقد نقصت من 124 مليون متر مكعب إلى 110 مليون متر مكعب أي 14 مليون متر مكعب خلال الفترة بين 1967–1970م فإنَّه يمكن الحديث عن 251 مليون متر مكعب، باعتبارها زيادة المياه من مصادر طبيعية خلال الفترة 1967–1970([19]).

إنَّ ضخامة الزيادة المحققة في المياه من مصادر طبيعية خلال الفترة 1967–1970م الباغة 251مليون متر مكعب، مع قصر الفترة التي تحققت بها ثلاث سنوات، ثمَّ استقرار كمية المياه من مصادر طبيعية منتجة طيلة العقد الثامن من القرن العشرين، والتي اقتصرت على 19 مليون متر مكعب تدفع إلى القول بأنَّ الكيان الصهيوني قد استنزف سريعاً مورد المياه الطبيعي الجديد، وتميزت الفترة بين 1990–2000م بارتفاع نسبة الكهرباء المستهلكة قياساً بالمياه المنتجة وذلك بالمقارنة مع الفترات الأخرى، وعلى ذلك فقد زادت المياه خلال الفترة 1984–1998م بحوالي 1876مليون متر مكعب([20]).

هذا التطور في استهلاك المياه لم يقابله مستويات متساوية على الصعيد الفلسطيني، بل إنَّ السكان الفلسطينيين كانوا يعانون من النقص في المياه ولعلَّ ذلك عائد إلى فجوى الاستخراج، إذ يأخذ الكيان الصهيوني من 86– 90 بالمئة من المياه الجوفية، ويقوم منفرداً بتجميع المياه السطحية وخصوصاً من حوض الأردن، ويأخذ الكيان الصهيوني من خزان الجبل 483 مليون متر مكعب سنوياً منها 40 مليون متر مكعب للمستوطنين في وادي الأردن، مقابل 118 مليون متر مكعب سنوياً للفلسطينيين، هذا عدا ما يقوم به الصهاينة في قطاع غزَّة، إذ يحتجزون كميات كبيرة من المياه التي تتسرب إلى غزَّة من الخزان الساحلي([21]).

هذه الفجوة الكبيرة في الاستخراج بين الصهاينة والفلسطينيين صاحبها فجوة أخرى في الاستهلاك، وبينما يتشابه نمط الطرفين في استخدام المياه نجد أنَّ هناك فجوة واسعة في مستوى الاستهلاك ونوعية الخدمات، وتتضح هذه الفجوة لدى استعراض عدد السكان والناتج القومي الإجمالي للفرد عدا عن دور الصناعة والزراعة والمساحات المروية عند الفلسطينيين 1992م في الضفَّة الغربية وقطاع غزَّة والتي تقدَّر بنحو مليوني نسمة 800 ألف منها في غزَّة والباقي في الضفة الغربية، وإذا كانت الأرقام صحيحة فإنَّ الناتج القومي الإجمالي لسنة 1992م قد بلغ 1720 دولار لكل فرد في المناطق التي سيطر عليها الصهاينة، بينما بلغ الناتج الإجمالي عن الفلسطينيين 1325 دولار لكل فرد، ويدل هذا الفرق على اعتماد العمالة الفلسطينية على العمل خارج الضفَّة والقطاع، وخاصةً داخل مناطق سيطرة الصهاينة([22]).

تعتبر الزراعة أكبر قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، وساهمت في أوائل التسعينيات بنحو ثلث الناتج المحلي والإجمالي، إذ تبلغ مساحة الأراضي المروية 90,000دونم وتشغل مناطق وادي الأردن والمناطق شبه الساحلية حول جنين وطولكرم في الشمال والشمال الغربي، وكذلك في قطاع غزَّة حيث تبلغ مساحة الأراضي المروية نحو 90,000دونم أي ربع المساحة الإجمالية لغزة، ومن المرجح أن تتراجع هذه النسبة بسبب الضغط السكاني المستمر([23]).

كان الأمر مختلفاً تماماً بالنسبة للكيان الصهيوني، إذ تجاوز عدد الصهاينة سنة 1992م الخمسة ملايين نسمة، وكان حجم اقتصادها مقياساً بالناتج المحلي الإجمالي أكبر بأربعة وعشرين ضعفاً من الاقتصاد الفلسطيني، ومعدل دخل الفرد

[19] العابد، ابراهيم، مصدر سابق، ص94.
[20] الموسى، شريف، مصدر سابق، ص15.
[21] وثائق اعلان المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي، مصدر سابق ص44.
[22] الموسى، شريف، مصدر سابق، ص15.
[23] فؤاد، محمد نبيل، مصدر سابق، ص 299.

أكبر بسبعة أضعاف، وكذلك كان الاقتصاد الصهيوني أكثر تطوراً من الاقتصاد الفلسطيني، وكانت الزراعة تؤدي دوراً ثانوياً في الاقتصاد الصهيوني يقدر بثلاث بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من ذلك قليلاً في مجال الاستخدام، وفي أواخر الثمانينات بلغت مساحة الأراضي المروية في مناطق الكيان الصهيوني أكثر من 2,3مليون دونم الأمر الذي تتطلب المغالاة في استغلال المياه الجوفية، وينطبق هذا الوضع على استخدام المياه لري المزروعات، إذ توجد فجوة كبيرة في مياه الري بين الطرفين، فمساحة الأراض المروية بالنسبة للفرد الفلسطيني تقدر بربع المساحة المماثلة للفرد من الكيان الصهيوني، فضلاً عن أنَّ الكيان قد تمكَّن من ري أكثر من تسعين بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة مقابل ثلث الأراضي الصالحة للزراعة في الضفَّة الغربية، وجميع تلك الفجوات في مجال الاستخراج والاستهلاك والري، إضافةً للاستخدام المنزلي والتي يقابلها وضع مختلف تماماً عند الكيان الصهيوني([24]).

يوجد وجه آخر للصراع بين الفلسطينيين والصهاينة، والذي يتعلق بوجود عدد كبير من المستوطنين والمستوطنات الصهيونية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزَّة، إذ تمكَّن الكيان الصهيوني مع نهاية عام 1999م من السيطرة على نحو 62,7 بالمئة من أراضي الضفة الغربية وبنى فيها أكثر من 160 مستوطنة يسكنها نحو 200 ألف صهيوني، وقد هدفت هذه السياسة إلى التهويد التدريجي للأرض والسكان والاستيلاء على المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والأمنية، في الوقت الذي كانت فيه أعداد السكان في الضفة الغربية وغزَّة تنمو وتتضاعف مع تزايد حاجاتهم، في حين كانت السلطات الصهيونية تنزع أراضيهم وأملاكهم([25]).

إنَّ الترابط في الصراع حول الأرض والمياه يبدو واضحاً وجلياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، حيث تمَّ وعبر إجراءات عسكرية السيطرة على مساحة كبيرة من الأرض والتحكم بمصادر المياه الجوفية وتجييرها لمصلحة الإنتاج والاستهلاك الصهيوني، ومن ناحية أخرى تغيرت الوقائع عبر إقامة كتل استيطانية كبيرة واستقبال عدد ضخم من المستوطنين، وتخصيص كميات كبيرة من المياه لهذه المستوطنات، حيث قام الحاكم العسكري الصهيوني بالسيطرة على جميع مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية، ومنع حفر آبار جديدة أو تعميق الآبار القديمة، ففي العام 1990م مثلاً خصص للفلسطينيين 17بالمئة فقط من المياه الجوفية، بينما خصص 83 بالمئة منها للاستخدام داخل مناطق الكيان الصهيوني، ومُنع الفلسطينيون من أن تزيد أراضيهم المروية بالماء عن 6 بالمئة من الأراضي الزراعية، بينما تمكَّن المستوطنون من ري 69 بالمئة من الأراضي التي استولوا عليها، ففي حين كان يخصص للمواطن الفلسطيني 160 متراً مكعباً من المياه في السنة، كيان يخصص للمستوطن الصهيوني 1600 متر مكعب([26]).

الاستنتاجات والتوصيات

1- استخدام الكيان الصهيوني جميع الطرق والأساليب السياسية والعسكرية والأمنية لنهب الثروة المائية الفلسطينية.

2- إنَّ هذه الصورة من الصراع على الأرض والمياه بين الصهاينة والفلسطينيين كانت قد بدأت منذ احتلال فلسطين واستمرَّت حتَّى الوقت الراهن.

3- استمرَّ الكيان الصهيوني يحاول بأقصى جهده أن يسيطر على غالبية الثروات الحيوية الفلسطينية طوال تواجده في فلسطين بما فيها الأرض والمياه.

[24] القدوة، ناصر، مصدر سابق، ص55.
[25] الموسى، شريف، مصدر سابق، ص17.
[26] الموسى، شريف، مصدر سابق، ص18.

4- أدت الخسارة الفلسطينية الكبيرة لمصادر الثروة المائية إلى إضعاف الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير وخاصةً القطاع الزراعي.

5- زاد الاحتكار الصهيوني للمياه الفلسطينية الحصار على الفلسطينيين من كافة النواحي وحرمهم من أي خطوة تطورية سواء على الدى القريب أو البعيد.

6- يجب أن يعطى موضوع المياه اهتماماً أكبر ودراسة معمقة كمسألة حساسة وهامة ضمن الصراع العربي الصهيوني.

Sources:

-Al-Mousa, Sharif, Water in the Palestinian-Israeli Negotiations, Institute for Palestine Studies, Beirut, 1997 AD, 1st edition.

-Al-Deeb, Muhammad Mahmoud, The Borders of Palestine, An Analytical Study of the Mandate Documents, Ain Shams University Publications, Egypt, 1980 AD.

-Al-Abed, Ibrahim, The Cooperative Village in Israel, Palestinian Studies, No. 26, Palestinian Research Center, Palestine Liberation Organization, Beirut 1986.

-Dakroub, Abdel-Amir, The Future of Conflict over Water in the Middle East, Arab Thought Magazine, Issue: 76, 1994 AD.

-Sayegh, Youssef Abdullah, The Israeli Economy, Institute of Arab Studies, League of Arab States, 1963.

-Fouad, Mohamed Nabil, Water and Peace Negotiations in the Middle East, --Third Annual Conference: Arab Water and the Challenges of the Twenty-First Century, 1998.

-Qudwa, Nasser, Security Council, International Press Center, Palestinian National Authority, November 2005.

-Documents of the Palestinian-Israeli Declaration of Principles, Journal of Palestinian Studies, No. 16, 1993.

-Sharif Almusa, The Land- Water Nexus, Journal Of Palestine Studies, 25, No. 3, Spring 1996

i. n